الجلسة الثلاثون بعد المائة

- **التاريخ** : الثلاثاء 26 رمضان 1420 (2000/01/04)
- **الرئاسة** : السيد المصطفى عكاشة، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : ساعة ونصف ابتداء من الساعة العاشرة وأربعين دقيقة صباحا.
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفهية.

* * *

* **السيد رئيس الجلسة مصطفى عكاشة** :

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

حضرات السيدين الوزيرين،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين العام لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات (دردشة)

* **المستشار السيد عبد الرحمان أوشن أمين المجلس** :

شكرا السيد الرئيس.

توصلت رئاسة مجلس المستشارين من السيد رئيس مجلس النواب بالنصوص التشريعية التالية:

أولا: مشروع قانون يقضي بتغيير الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون يتعلق بهيئة الأطباء الوطنية.

ثانيا : مشروع قانون يقضي بتغيير المادة 75 من القانون المتعلق بمزاولة الطب.

ثالثا: مشروع قانون يتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.

رابعا : مشروع قانون يقضي بتغيير الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون يتعلق بمكتب الأسواق والمعارض بالدار البيضاء.

خامسا : مقترح قانون يقضي بتغيير المادة 20 من القانون المالي للسنة المالية 1999/2000 كما توصلت رئاسة المجلس أيضا بمجموعة أسئلة كتابية وشفوية بلغ عدد الأسئلة الشفوية 18 سؤالا وعدد الأسئلة الكتابية 15 سؤالا، هذا كل ما في مراسلة المجلس.

* **السيد رئيس الجلسة** :

شكرا السيد الأمين.

قبل أن أتطرق إلى النقط المدرجة في جدول الأعمال، لابد من إخبار المجلس ببعض قرارات المكتب وتنظيم الجلسة، أولا أن الجلسة ستنتهي على الساعة الثانية عشر ونصف، للأسباب التي تعرفونها جميعا، هذه من جهة.

من جهة أخرى، هناك تعقيب على السؤال المحوري وقد غير المكتب الترتيب بحيث سيعطي الكلمة في أول مرة لفريق الحركة الديموقراطية ومن بعد هذا التدخل الحركة الوطنية الديموقراطية، الحركة الوطنية، وستعطى الكلمة من بعد إلى الفرق الأخرى على حسب الترتيب المعروف، من جهة أخرى، توصلنا بسؤال شفوي للفريق الديموقراطي في نفس الموضوع الذي يتعلق بالدواب التي ماتت في الدار البيضاء فهو نفس السؤال سيضاف إلى السؤال الآني الأول ليجيب السيد الوزير على السؤالين.

إذن هذا هو برنامج الجلسة والذي أؤكده على السادة المستشارين، على أن الحصة الزمنية المخصصة لكل مستشار يجب أن تحترم حتى تنتهي الأعمال في الساعة الثانية عشرة والنصف، كما حددها المكتب.

إذن السؤال الأول الآني موجه للسيد وزير الفلاحة للتنمية القروية والصيد البحري حول وفاة 150 دابة بدوار السكويلة بجماعة

آل لغلام بالدار البيضاء للمستشار المحترم السيد عبد الإله العلمي فليتفضل السيد النائب، السيد المستشار.

* السيد المستشار عبد الإله العلمي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

علمنا عبر الصحف ووسائل الإعلام بوفاة عدد كبير من الدواب والخيول بدوار السكويلة بجماعة آل لغلام عمالة سيدي البرنوصي بالدار البيضاء ناتجة عن تسمم غذائي حيث تم حشو هاد الأعلاف بمادة سامة وقد إعترفت المصالح البيطرية بوجود مادة سامة غير طبيعية هي التي أدت إلى حدوث هذه الوفيات وحسب بعض المعلومات المدلى بها من قبل أصحاب الدواب من أن صاحب الأعلاف قد اشترى مخزون سبعين شاحنة بثمن رمزي، كما كشفت وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري أن وفيات الخيول المسجلة أخيرا بالدار البيضاء ناجمة عن وجود إلتهاب حاد في الكبد ناتج عن تسمم غذائي جماعي وبأن المرض غير معدي وقد علمنا أن المعني بالأمر قد ألقي عليه القبض لتقول فيه العدالة كلمتها من أجل هذا، كله نساؤلكم السيد الوزير المحترم ماهي الإجراءات التي اتخذتها وزارتكم لتطويق هذا الحادث؟ ومن سيعوض المتضررين؟ وما هي الإجراءات الوقائية لتفادي حدوث مثل هذه الكوارث، شكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للفريق الديموقراطي لطرح نفس السؤال،

* المستشار السيد محمد السلامي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

يطيب لي باسم الفريق الديموقراطي أن أوجه السؤال التالي إلى السيد وزير الفلاحة.

نص السؤال، طلع الرأي الوطني مؤخرا عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وعبر الصحف الوطنية على مسرع مجموعة من الخيول بالدار البيضاء نتيجة تسمم غذائي حسب ما ورد في البلاغ الذي أصدرته الوزارة في هاد الشأن ونظرا لخطورة الحدث والإشكالية المطروحة على عدم مراقبة جودة الأعلاف ورغبة في تنوير الرأي العام الوطني نود أن نسائل الحكومة عن الأسباب الحقيقية لهذا التسمم، وإذا برهنة التحريات في هذا الشأن أن التسمم قد نتج فعلا عن تناول مواد سامة، نسائل الحكومة عن الإجراءات التي سوف تتخذها لممارسة مراقبة صارمة على مواد العلف وزجر كل أشكال الغش التي من شأنها أن تلحق أضرارا بالدواب، كما وقع في حالة الخيول بالدار البيضاء، وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية والصيد البحري، فليتفضل.

* السيد الحبيب المالكي وزير الفلاحة والتنمية والصيد البحري :

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

تنبغي نشكر في البداية السادة المستشارين اللي تبعو هاد الملف باهتمام وكذلك الصحافة الوطنية اللي واكبات هاد الحالات المرضية منذ عشرين دجنبر من السنة الماضية، وأنا متافق مع السادة المستشارين في ما يخص جل المعطيات والمعلومات اللي قدموها واللي هي مستقاة من البلاغ الإخباري اللي نشراتو وزارة الفلاحة غي في الأيام القليلة الماضية، لكن إلى سمحتو لي السيد الرئيس عندي فقط توضيح في ما يخص الحصيلة للحالات اللي هي عرفناها اللي اتسمت بالتسمم 140وعدد الوفيات لا تتجاوز 36 هادي معدل ديال 25% واللي ممكن اعتبارو نسبة طبيعية في حالات

مشابهة، لكن أهم من هاد التشخيص وهذا هو الجانب اللي هو مهم جدا في المسائلة ديال السادة المستشارين، ماهي الإجراءات اللي قدمنا عليها كوزارة معنية، باغي نأكد لمجلس المستشارين الموقر أننا قمنا بتنسيق مع السلطات المحلية بالسحب الفوري للعلف المشتبه فيه وتعويضه بأعلاف أخرى كالتبن الطبيعي والحبوب وكذلك قامت المصالح البيطرية المختصة بالدارالبيضاء بصفة استثنائية، أقول بصفة استثنائية رغم الطابع الغير المعدي للمرض بمساعدة جميع المتضررين واللي كيف تنعرفوا تتشكل الخيول المصابة مصدر قوتهم اليومي واللي تينتميوا لفئات اجتماعية جد ضعيفة، مساعدتهم من خلال إقتناء بعض الأدوية واستعمالها لعلاج الخيول المصابة، والإجراء الأخير اللي هو أساسي واللي هي لحد الساعة أنا تنعتارف بأن لم نفلح في وقاية قبلية في جميع الميادين هاد الإجراء الثالث مرتبط بتكثيف المراقبة وهنا تنبغي نخبر السادة المستشارين بأننا على مستوى وزارة الفلاحة منكبين على إعادة هيكلة جميع المصالح المعنية بالمراقبة بالزجر لا على المستوى المركزي ولا على المستوى الإقليمي وبدون شك في غضون السنة الحالية إن شاء الله سنخبركم بمخطط وطني شامل يرتكز على استعمال وسائل عصرية متقدمة وفعالة في هاد الباب، وشكرا السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا معالي الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار، تفضل.

* **السيد المستشار عبد الإلاه العلمي :**

شكرا السيد الوزير على هاد الأجوبة الشاملة والكافية، خصوصا وأن البلاغ الذي أصدرته وزارتكم يطمئن لحد كبير أصحاب الخيول كعدم انتقال هاد الداء لأماكن أخرى، لكن يبقى استفسار واحد هو بأن للمغرب علاقات تجارية مع بعض الدول الأجنبية وخصوصا الأوروبية، ما هو تأثير هاد العلاقة؟ هاد الواقعة على شركائنا الإقتصاديين؟ كذلك وهل بهاد المعيقات يمكن للمغرب أن يتقدم وينافس تجاريا الآخرين؟ وشكرا.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار،

تعقيب للسيد رئيس الفريق الديموقراطي.

* **المستشار السيد سعيد التدلاوي :**

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في السؤال ديالنا السيد الوزير، الحقيقة جاوبتونا على واحد الجزء إلى أنه كاين اللي بغينا نعرفوا السيد الوزير هو عمالة البرنوصي زناتة كيما تيعرف الجميع تتكون من ستة ديال الجماعات وهاد الجماعات كولهم فيهم مدن الصفيح والبعض منهم كلهم مدن الصفيح، وهاد الناس كيعني قوتهم اليومي هما هادوك الخيول، ولهذا السيد الوزير الواقعة وقعت حنا عارفين أنه باشي مرض معدي ولله الحمد، وقع تسمم، صحيح، تنشكرو المجزرة ديال الدار البيضاء المدير ديالها على الأعمال اللي قام بها، ولكن كاين غياب تام ديال المفتشية ديال البيطرية اللي تابعا للدار البيضاء الكبرى وما كانوش حاضرين في عين المكان رغم أننا مشينا عندهم عدة مرات

ولكن اللي تنبغيوا السيد الوزير هو أنه راه كاين واحد العدد ديال الشركات اللي تيديروا هاد الأعلاف وهاد التركيبة احنا بغينا نعرفوا واش تترخصوا ليهم، عندهوم شي رخصة باش تيزاولو هاد المهام، ثم هاديك المهام اللي تيدخلو كاينا مواد اللي كتستورد وكاينة اللي تتشرا محليا منها نعطيكم على سبيل المثال ديك التشطيبة ديال المطاحل، تيسميوها بالتشطيبة ديال المطاحل أو الغربلة ديال الزرع والغسيل ديال الزرع الديشي ديالو، كلو هداك تيدخل لهاد المحلات، واش كاين شي مرسوم؟ واش كاين شي قانون اللي غادي يعاقب هاد الناس واللي غادي يراقب هاد الناس؟ واش كاين شي حاجة في هاد الإطار لأنه الحالة راه باقة واحد العدد ديال الخيول اللي هي مريضة ومن المستحيل أنها تعيش والخيوال كلها تيعرفها الإنسان أنها هشيشة راها ما تتعيشي في هاد التسمم؟، وشكرا السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد المستشار،

هناك تعقيب للسيد الوزير، تفضل.

* السيد وزير الفلاحة :

شكرا السيد الرئيس،

فيما يخص التساؤل الأول، الوزارة في إطار تعاون تقني مستمر مع المصالح الأجنبة المختصة بهذا الميدان، هناك تبادل مستمر للمعلومات الخاصة بجميع القضايا الطارئة التي تطرح بين الفينة والأخرى، بحيث ليست هناك أي ضرر اللي غادي يلحق الخيول ديالنا على إثر ما عاشته الدار البيضاء في أواخر شهر دجنبر الماضي.

بالنسبة للتساؤل الثاني احنا الآن قايمين بتحقيق شامل وخاص بالوحدات المنتجة لمواد العلف لكن باغي نطمئن السادة المستشارين بأن المصدر الأساسي للحالات اللي عرفناها واللي هي حالات ديال التسمم، راجع إلى ما نسميه بفراش الدواجن اللي على أساسو المواد ديال العلف اللي هي مزيج من لاميناص والتبن ومع الأسف حتى استعمال هاد الفراش ديال الدواجن هو اللي سبب فهاد الحالات المرضية اللي عرفناها بمدينة الدار البيضاء في السنة الماضية، وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، السؤال الآني الثاني حول بطاقة الاستيراد الصادرة عن الإتحاد الأوروبي، تقرر في المكتب أن ليتولى تقديمه عضو من الأغلبية وعضو من المعارضة.

(دردشة)

إذن هناك سؤال آني يتعلق بوزارة الفلاحة للتنمية القروية والصيد البحري حول شهادة الإستيراد الصادرة عن الإتحاد الأوروبي ويتولى تقديمه كما قلت مستشار من الأغلبية هو السيد أحمد القاديري، فليتفضل.

* المستشار السيد أحمد القاديري :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أقدم هاد السؤال باسم الفريق الإستقلالي، وباسم فرق الأغلبية وهو سؤال يطرح في العمق مدى مصداقية التعاون، الإتحاد الأوروبي المجموعة الأوروبية مع المغرب وكذلك مدى تفعيل الإتفاقية التفضيلية القائمة بين المغرب وبين الإتحاد الأوروبي وكذلك مدى احترام المواثيق والقوانين التي تسنها المنظمة العالمية للتجارة.

السيد الوزير، استمعنا إلى الحكومة في هاد الموضوع التي تدارسته في مجلس الحكومة وأعربت عن استغرابها لهذا التصرف الصادر عن اللجنة الأوروبية ليوم 24 ديسمبر والذي يقضي بأن كل مصدر مغربي للطماطم يجب أن يحصل على شهادة الإستيراد وهذا بمعنى آخر visa على، ليست على البشر ولكنها visa على المنتوجات فبالإضافة للمحاصرة متاع تعامل el visa اللي تيتعلق بالتعاون البشري بين الإتحاد الأوروبي والمغرب تنلقاو أن هاد الإجراء جاء في وقت أولا غير مناسب ثانيا أن هاد الإجراء من شأنه أن يلحق أضرارا جسيمة بالفلاحين الذين ينتجون ويشتغلون في هذا القطاع وكذلك سيضر بالإقتصاد الوطني

بصفة عامة، حقيقة السيد الوزير استمعنا إلى الحكومة ونتمنى أن يكون هناك حوار قامت به وزارتكم مع الجمعيات المهنية المختصة في هذا الموضوع وكذلك نتمنى أن تكون الحكومة تقدمت من تسجيل موقف الإستغراب إلى موقف مبادرة إيجابية لحماية هؤلاء الفلاحين، لاسيما ونحن نعرف أنه بالنسبة للإتحاد الأوروبي وللمجموعة الأوروبية أنه كلما تقاس واحد القطاع إلا وتدخلت لدعم المتضررين، فهل هناك تفكير في دعم القطاع المتضررمن الحكومة؟ وهل هناك تفكير في إيجاد حل سريع لهذه الإشكالية ذلك ما نريد أن نستمع إليه في هاد المجلس ومن خلاله تبليغ الرأي العام الوطني الذي يتتبع هذه القضية الأتية، وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد المستشار رئيس فريق الحركة الشعبية، فليتفضل.

* المستشار السيد محمد الجوهري :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يحظى هاد الموضوع بأهمية خاصة من جهة وبالأولوية في التدبير والتحليل والتناول من جهة أخرى، على اعتبار أنه موضوع حيوي، حيوي اقتصادي من جهة وعلى اعتبار أنه يترجم نوايا شركائنا إن صح التعبير الأوروبيين الذي تربطنا بهم الإتفاقية، إتفاقية الشراكة، ومن جهة أخرى أيضا يمس علاقتنا بالمنظمة العالمية للتجارة ومدى استفادتنا منها، بتوضيح يظهر أن الإتحاد الأوروبي أصدر قرارا للمستوردين الأوروبين بموجبه يجب على كل مستورد أن يحصل على ترخيص عندما يريد أن يستورد الطماطم المغربية، معنى هذا أن هذا المستورد الأوروبي الذي كانت تربطه بي مثلا علاقة، علاقة تجارية لاستيراد الطماطم كنت أتعامل معه بحرية وكان يتعامل معي بإرادته بحرية وبدون قيد، يجب أن يتقيد بالرخصة التي سيتسلمها من الإتحاد الأوروبي، إلى كان مولف يستورد من عندي 4000 طن غادي يقولو الإتحاد لا غادي تاخد غير 1000، لأنه إلى كانت6000 ديال الطماطم اللي تنعطيوا احنا لأوروبا، الآن أوروبا غادي تتخدم المصالح ديال الشريك الحقيقي، وعضو في إتحاد الدول الأخرى كإسبانيا مثلا، وغادي ينتاظرو إلى خاصاهم شي حاجة غادي ياخذوها من عندنا، معنى هذا أن المنتجين دياولنا هم متضررون والتحكم في آلية الإنتاج وفي آلية التصدير يعني يقع من بعد لهذا هادي مسألة غير طبيعية وطبعا ستضر باقتصادنا، ستضر بفلاحتنا، ستضر باللي غادي نقدرو نسميوهم، نسميهم الجنود المجهولون المغاربة اللي كيخدمو الأرض المغربية وكينتجو منها ما يمكن أن نقارنه بالذهب وما يمكن أن نعتبره أداة من أدوات تنمية البلاد، وما، طبعا ما كانقولوش ما تيديها فيهم حد ولكن يناضلون ويكافحون، نقدرو نقولو أن هناك نوع من عدم تشجيعهم، علاش من جانب الأوروبيين في الإنتاجات ديالهم، المنتجين ديال الحليب ومنتجي الحبوب ومنتجي الخضر، لما كيوقعو في الأزمة الحكومة تعوضهم بل أكثر من هذا، هناك تعويض على الإنتاج هناك تعويض عن فائض الإنتاج أما إلى يربحتي شغلك، إلى خصرتي شغلك عمرك ما غادي نوصلو إلى شي نتيجة يعني ولا شي تنمية اللي تان أمنوليها وطبعا بالنسبة للمستقبل وما نخطط له وما نتحدث عنه، كنوضع هاد الإشكالي هكذا، والسؤال كنوضعو بهاد الإشكال في هاد الإطار، ونتمناو أن السيد الوزير يقول لينا أشنو هي التدابير المتخذة والتي يمكن اتخاذها واللي عندها علاقة بالإتفاقية، الإتفاقية تتعطينا حقوق وتتعطينا واجبات، إلى كانت أوروبا يمكن ليها تستعمل ضغوط، أو تضغط علينا في شكل احنا أيضا خاصنا نبحثو على ضغوط أخرى وعلى حتى إلى اقتضى الحال تضحية أخرى باش نكونو يعني واقفين على قدم المساواة، وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، فليتفضل.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

شكرا السيد الرئيس،

بطبيعة الحال المشكل اللي طرحوه السادة المستشارين، المشكل فارض نفسو وفرضاتو علينا الظرفية اللي تنعرفوها مع الإتحاد الأوروبي وباغي نذكر السادة المستشارين أن العلاقات الفلاحية بين المغرب والإتحاد الأوروبي دائما اتسمت بواحد النوع ديال المد والجزر، وأحيانا بافتعال بعض الأزمات، والغريب هو أن هذا القرار تيصادف الذكرى الثلاثين لأول اتفاقية برمها المغرب مع السوق الأوروبية المشتركة آنذاك سنة 1969 فا احنا غادي نتصرفو فهاد الملف انطلاقا من إختيارتنا وإنطلاقا من مبادئنا وبتعقل باش مان نطيحوش في الفخ اللي بدون شك البعض، بعض الجهات، بعض المجموعات داخل الإتحاد الأوروبي، تتسعى باش أن المغرب يبدا يطيح فهاد الفخ.

لذلك إنطلاقا من هاد الأرضية وإنطلاقا من هاد الشي اللي أكدو عليه السادة المستشارين وضعنا وكونا واحد اللجنة اللي فيها الممثلين ديال الجمعيات المهنية ديال المجموعات ديال التصدير المغربية وكذلك الوزارات المعنية، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، ووزارة الفلاحة بطبيعة الحال، احنا تنجتامعو بكيفية مستمرة، وآخر اجتماع بحضور جميع الأطراف، وضعنا واحد المخطط اللي تيرمي أولا إلى تحسيس جميع أعضاء الإتحاد الأوروبي بالقرار المفاجئ للجنة الأوروبية، احنا تنعتابرو أن هناك عقلاء داخل الإتحاد الأوروبي وبدون شك أن العقلاء داخل الإتحاد الأوروبي إنطلاقا من العملية ديال التحسيس وديال التوضيح، بدون شك أنهم غادي يتفهمو مشروعية الموقف المغربي، المغرب تيدافع على ضرورة احترام روح الإتفاقية ديال الشراكة اللي برمها المغرب مع الإتحاد الأوروبي بكيفية موازية طالبنا منذ الأسبوع القادم أي قبل نهاية السنة الماضية بضرورة فتح إستشارات جديدة في هاد الملف حتى نعمق وطالبنا بتعليق فرض هاد النظام الجديد الذي يتنافى مع الفلسفة الجديدة ديال المنظمة العالمية للتجارة وكذلك مع القواعد والمبادئ ديال هاد المنظمة، المنظمة العالمية للتجارة، هذا جانب مهم من المخطط اللي اتفقنا عليه بكيفية جماعية بإشراك المهنيين.

الجانب الثاني هو أننا الآن بصدد إنهاء واحد الإستشارة قانونية اللي على ضوء النتائج ديالها غادي نشوفو كيف يمكن لينا نفتحو هاد الملف على المستوى الدولي في إطار المنظمة العالمية للتجارة لأننا تنعتابرو أن السلطات الأوروبية خاصة اللجنة الأوروبية ارتكبت حيف إزاء المغرب إنطلاقا من تكوين ضيق للإتفاقية.

النقطة الثالثة أنا متفق مع السادة المستشارين، كذلك دائما بتنسيق مع المهنيين مع المنتجين والمصدرين، احنا بصدد دراسات، ما هي أشكال الدعم في ظروف استثنائية في ظروف خاصة لهاد الفئة من الفلاحين ديالنا اللي فعلا قايمين بواحد الدور اللي هو مهم خاصة في إنتاج الطماطم تيهم الفئات المتوسطة والصغرى من الفلاحين المغاربة؟.

والنقطة الرابعة والأخيرة هناك أسواق أخرى خارج أسواق الإتحاد الأوروبي هناك السوق الروسية وسوق أمريكا الشمالية، احنا كذلك بتنسيق مع المهنيين ومع المنتجين والمصدرين تنشوفو ماهي الإمكانات لتحويل مؤقتا جزء من ماكان مبرمج أن يصدر في اتجاه أسواق الإتحاد الأوروبي؟، لذا خاص السادة المستشارين يفهمو بقدر ما تيخصنا نأكدو على شرعية مواقفنا وضرورة احترام مستوى تطبيق روح الإتفاقية بقدر ما أن العلاقات مع الإتحاد الأوروبي غادي تكون علاقات جد جد صعبة في الأشهر المقبلة، لذا يعني خاص النظرة ديالنا والخطة ديالنا تمشي بكيفية تدريجية إنطلاقا من منظور شامل لأن بدون شك غادي نفتحو من جديد إعادة المفاوضات في ما يخص الملف الفلاحي إذا توفرت الشروط، إذا توفرت الشروط سنفتح هاد الملف على أساس إعادة المفاوضات فباغي نطمئن السادة المستشارين بأن الحكومة ساهرة بكيفية ثابتة وجدية وبهدوء باش هاد الملف يمشي حتى للنهاية إن شاء الله وشكرا السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية، هل هنا تعقيب للسيد بجيكن؟الكلمة للسيد بيجديكن، فليتفضل.

* **المستشارالسيد بجديكن :**

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أولا تنشكرو السيد الوزير على الإيضاحات اللي اعطانا فهاد المشكل اللي هو مشكل حقيقي إلى أنه بغيت يوضح لينا السيد الوزيرأنه المجموعة الأوروبية عندها اتفاقيات مع الدول الأخرى، واش تيتعاملو معاهم بالكيفية اللي تيتعاملو معانا خصوصا في هاد الوثيقة؟

ثانيا ، هو أن عندنا اتفاقية شراكة اللي هي اتفاقية شراكة، واش تتهدر على هاد الوثيقة ولالا؟، تنعرفو أنه كاين جوج ديال المشاكل، المشكل الأول وهو الكونتا جون اللي كاين في الإتفاقية وهو 156000 طن على ما أظن، وكاين الكونتا جون اللي تيمشي في

إطار المنظمة العالمية للتجارة، هذا ما أظن هو أنه غادي يشكل المشكل اللي هو تيدخل في نطاق الإتفاقية اللي نظمها المغرب وهي المنظمة العالمية للتجارة، إذن هذا مشكل خلقاتو على حسب الجواب ديال السيد الوزير خلقاتو المجموعة الأوروبية للمغرب فقط، عندها علاقة عندها اتفاقية شراكة مع تونس عندها مع مصر عندها مع إسرائيل، ما تنظنش أنه تعاملت معاهم بالكيفية باش تعاملات مع المغرب، وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، أعطي الكلمة للسيد رئيس الفريق الديموقراطي، فليتفضل.

* السيد المستشار السيد سعيد التدلاوي

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير في الجواب ديالكم،تكلمتو كما جاء على لسان الزميل وقال واحد الكلمة اللي هي حقيقة، هي صلب الموضوع، قال أن فرنسا لها عدة اتفاقيات مع واحد العدد ديال الدول في إفريقيا الشمالية، ولماذا، هادي هي نقطة الإستفهام، لماذا المغرب بوحدو تفرضت عليه هاد الأمور؟، هذا هو السؤال اللي تنبغيوا نوضعو السيد الوزير، وتانبغيوا الملف القانوني يمشي بسرعة لأنه إلى تشبتنا بالمشروعية هي اللي في يدنا لأنه هادوك الناس هما أقوى منا بغينا ولا كرهنا وهما فارضين راسهم، والكل عارف علاش تيعملو هاد المساومات هاد المساومات بهاد الطريقة الكل عارفها، غير اللي كاين السيد الوزير، أنتما تتعرفو القطاع ديال الطماطم والناس اللي تيشتاغلو فيه والإمكانيات اللي كاينة إلى مامشيناش بسرعة في المفاوضات الآن مع أوروبا، أوروبا في حاجة إلى طماطم وعندهوم un planique وعندهوم دراسات وعندهوم ناس اللي منظمين، داخل السوق الأوروبي ولا هي الجارة إسبانيا اللي غادي يمكن ليهم يلتازمو معاها فواحد العدد ديال الإنتاجات للشهور المقبلة، رغم تكون مفاوضات غا تكون انعكاسات ديالها غاي گوليك إيوا من بعد عاد نتافقو والإنعكاسات غادي تكون خطيرة بالنسبة للمغرب، لأن المغرب إلتزم ومشى فواحد العدد ديال الإستثمارات في هاد الشأن.

تكلمتو على واحد الفخ ما خاصناش نطيحو فيه كذلك من بعض الجهات اللي تتبغي طيحنا فيه داخل السوق، وكاين السيدالوزير تكلمتو على السوق الروسي وأمريكا الشمالية، كانت واحد العدد ديال الإتفاقيات نبغيوا نعرفوها فين وصلت كذلك المشكل اللي كنا طرحناه السيد الوزير داخل واحد العدد ديال الإجتماعات هو المشكل اللي كيعيق المغرب هو في ما يخص أمريكا الشمالية هو النقل، النقل غالي بزاف والكلفة ديالو غالية وبالتالي ما استاطعوش المصدرين المغاربة أنهم يمشيوا لهاداك السوق، كنا تقدمنا بواحد الملف ولحد الآن ما عرفناش المصير ديالو لأنه باقي ما كاين حتى شي جواب فيه، شكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد للسيد المستشار، هل هناك تعقيب للسيد الوزير؟ (نقطة نظام؟)

اتفقنا على التعقيب واحد من المعارضة وواحد من الغلبية، هذا قرار المكتب، طرح المشكل بصفة رسمية أمام المكتب وغادي ندرسوه إن شاء الله وناخدو القرار، هناك الفريق الكنفدرالي، لا كلكم عندكم الحق ولكن لا بد من المسطرة القانونية، السيد رئيس الفريق يتقدم برسالة إلى الرئيس، رئيس المجلس، وستدرس هذه الرسالة على صعيد المكتب وتاخد القرار.

(دردشة في القاعة)

السؤال الموالي موجه إلى السيد وزيرالوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، للمستشارين السيد عبد الله الشرقاوي، والسيد محمد الخضراوي، فليتفضل أحد المستشارين، نحن في حاجة للإصلاح الزراعي.

* المستشار السيد محمد الحضوري :

السيد الرئيس

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لقد أصدر الوزير الأول منشورا بتاريخ 9 نونبر، يتعلق بتعدد الوظائف وذلك بعد تناول الموضوع للمجلس الحكومي المنعقد يوم

28 أكتوبر، وجدير بالتذكير، أن هاد الإجراء ما هو إلا دعوة لتطبيق القانون العام للوظيفة العمومية الصادر سنة58 ،خاصة المادة 15 منه، التي تنص على عدم الجمع بين القطاعين العام والخاص، ويقضي هذا المنشور بدون شك إلى المساهمة في بلورة التصريح الحكومي وخاصة ما يتعلق منه بحسن التدبير وتخليق الحياة العامة حيث يرمي علاوة على تفعيل النصوص القانونية الموقوفة التنفيذ، إلى التخفيف من حدة أزمة البطالة وذلك بتحرير بعض مناصب الشغل كما يرمي إلى التصدي، إلى ما أصبح يصطلح عليه بالموظفين الأشباح والذين يتقاضون أجورا على أعمال لا يقومون بها.

السيد الوزير من الناحية المبدئية لا يسعنا إلا أن نتمن عاليا ما أقدمت الحكومة عليه، ونشاطرها نفس الخلفيات والأبعاد، غير أن نوعا من القلق والحيرة قد انتاب بعض الأوساط، ويعود ذلك بدون شك إلى عدم التوفر على التوضيحات والمعلومات الكافية رغم أن المنشور يدعو إلى المرونة المقننة وخاصة في مجالات الخبرة والإستشارة والتعليم الخاص والصحة، كما أن النصوص الموقوفة التنفيذ لعدة عقود ليس من السهل الشروع في تصريفها دون خلق الشروط الملائمة لها لذلك، لذا نطالبكم السيد الوزير بإعطاء التوضيحات والبيانات التي من شأنها أن تطمئن الرأي العام الوطني وترفع التخوفات التي أصبح بعض الموظفين يعانون منها، وتقبلو السيد الوزير أسمى عبارات التقدير، وشكرا.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري،فليتفضل.

* **السيد عزيز حسين وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري :**

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

حضرات السادة المستشارون،

جوابا على السؤال الذي تقدم به المستشاران المحترمان، أود أن أشير إلى أن منشور السيد الوزير الأول رقم99-30 مؤرخ في 19نونبر99، بشأن الجمع بين الوظيفة والأنشطة الحرة، جاء للتذكير بالقاعدة القانونية التي أقرها الفصل 15 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، والحقيقة أن هذا الفصل، أن هاد القانون ما كانش موقوف التنفيد، يمكن نقول بأنه يتناسى، والحقيقة إلى قريناه بأتمه راه فيه ثالثة ديال الفقرات أساسية، راه هاد المنشور اللي جا به السيد الوزير في الواقع راه إقتصر غير على التنفيد ديالو، اقتصر غير بالتذكير لما جاء في الفقرة الأولى والفقرة الثالثة، خلى اللي في الوسط على أنها مبدئيا راه سارية المفعول، ولكن أشياء كثيرة في الوظيفة العمومية في الواقع يجب أن نذكر بها، ويهدف هاد المنشور إلى وضع حد لبعض الممارسات السلبية والتجاوزات للقاعدة القانونية السالفة الذكر من طرف بعض موظفي الإدارات العمومية وذلك من أجل ترسيخ الأخلاقيات للمرفق العام كما سبق لكم أن ذكرتم في سؤالكم، حدد المنشور الأنشطة التي يمكن أن يرخص بمزاولتها، لأن القاعدة كانت هي المنع ديال الجمع، لكن القانون خلى واحد الهامش للسلطة طبعا لرئيس الإدارة باش يرخص، هذا هو فاش جا هاد المنشور باش يقول لينا فاش غادي يمكن ليه يرخص، بصفة استثنائية ونذكر بأن ذلك يمكن أن يتم بموجب مقرر لرئيس الإدارة التي ينتمي إليها الموظف المعني بالأمر وبعد موافقة الوزير الأول، ويتعلق الأمر بالأنشطة التي ترتبط بمجالات الخبرة والإستشارة والتدريس، شريطة أن لا يكون القطاع الخاص يتوفر على الكفاءات المؤهلة للقيام بهذه الأنشطة بصورة مؤقتة ولمدة محددة، وأن لايترتب عن مزاولتها مساس باستقلالية وحياد المرفق الذي ينتمي إليه الموظف النعني بالأمر، لأنه هاد المنع جاء كذلك للحرص على استقلالية الموظف باش ما يكونش تحت التأثير ديال ديك الجهة التي يكون يقوم لديها بذلك العمل الإضافي.

كما يجب ألا تكون الخبرة أو الاستشارة موجهة ضد الشخص المعنوي العام التابع له هاد المرفق.

وفي ما يتعلق بالإجراءات التي يتعين على الإدارات أن تتخذها لتتقيد بالتعليمات لا حاجة إلى ذكرها، أعتقد أنها واضحة لكن الموظفون الذين يزاولون أنشطتهم التجارية أو الصناعية بصفة

مهنية وقارة كما جاء في المنشور يتعين عليهم التوقف عن مزاولة هذه الأنشطة قبل 31 مارس 2000 وهو آخرأجل.

الموظفون الذين يزاولون أنشطة مرتبطة بمجالات الإستشارة والخبرة والتدريس يمكنهم سواء رخص لهم أولا الاستمرار في مزاولة هذه الأنشطة إلى غاية31 مارس 2000 هذا بالنسبة لمجالات الخبرة والإستشارة وإلى غاية 30 يونيو 2000 يعني هذا بالنسبة للذين يدرسون ولكن طبعا يمكن ليهم يتقدموا بطلب الرخصة ومبدئيا طبعا هذه الرخصة إذا كان العمل دياهم بحال اللي قلنا يستجيب للشروط المذكروة التي سبق لي أن ذكرتها ما كاين حتى شي مانع مبدئيا، معنى، وهاد الرخصة في الحقيقة ما خاصناش نضخمو الأمور راه غير بحال إلى نسيناها شويا، كان اللي بغا يقوم بشي عمل إضافي خاصو يطلب الترخيص، وكاين الناس اللي دابا بلا منشور كانو تيطلبو الترخيص وكاي ياخدو الترخيص أنا شخصيا شفت واحد العدد ديال الناس عنهوم ترخيصات باش تيخدمو، وتجدر الإشارة إلى أن هاد الإجراءات تندرج في إطار برنامج متكامل بحال اللي سبق ليكم قلتوه أعدته الحكومة للتصدي للاختلالات التي تعاني منها الإدارات العمومية والمتمثلة في تهاون بعض الموظفين بحال اللي مرارا فات سألوني هنايا على هاد الموضوع في القيام بواجبتهم المهنية، واش باقي هاد البرنامج على منع الجمع بين الأجرة والمعاش؟ لأنه خصنا حقيقة نتركوا فرص العمل لواحد العدد ديال الناس، منع الجمع بين أجرتين أو أكثر تؤدى من ميزانية الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية، وكذلك من الإجراءات التي ستسمعون ربما بعد غد إن شاء الله الاقتطاع من أجور الموظفين المتغيبين عن عملهم بصفة غير مشروعة، وكذلك هناك إجراء آخر هو تنظيم الرخص بغير أجر هادي مجالات القريب جدا، يعني بعد غدا إن شاء الله يوم الخميس إن شاء الله ستسمعون أن الحكومة ناقشت هاد الموضوع وناقشت النصوص التي قدمت إليهاومنها بعض المشاريع قوانين التي ستصلكم بحول الله، وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير، هل هناك تعقيب للسيد المستشار فليتفضل؟

*** السيد المستشارمحمد الخضوري :**

شكرا السيد الوزير على هاد التوضيحات وحنا ما مختالفينش زعما في العمق ديال المنشور إلا أنا لا أخفيكم السيد الوزير أنه كاين تشعبات في هاد الملف نظرا لعدد المهن اللي كاينة ونظرا للحساسيات اللي كاينة في تطبيق هاد، على صعيد الواقع، حقيقة كان ماشي كانت هاملينها كان عرف صبح عرف التغاضي على واحد العدد ديال القوانين وعدم تطبيقها، متفق معكم في هاد القضية هادي، إلى أنه خاص والرصد ديال هاد، هاد، على الصعيد الإقليمي، والحاجة اللي ما جاتش بها الحكومة هي إشراك القطاع الخاص اللي تيشغل هاد الناس، إشراك القطاع الخاص في المذاكرة وفي البرناج ديال الحد من هاد العمل اللي هو ماشي قانوني، هذا هو الجانب احنا اللي تنأكدو عليه على حقاش هذا هو ربما هاد العرف اللي مشينا به واحد العدد ديال السنوات وجينا بواحد المنشور اللى قطعو في مرة كيخلق واحد الفراغ للقطاع الخاص ونتوما كحكومة السيد الوزير راكم مسؤولين حتى على القطاع الخاص ما مسؤولينش على الوظيفة العمومية، حقيقة احنا كحكومة واحنا كمستشارين احنا متافقين على تقليص البطالة ومتافقين على محاربة البطالة ومتافقين على الضرب على الناس اللي تايشتاغلو فواحد العدد ديال المحلات بطريقة غير قانونية ولكن مع المحافظة على المصالح ديال جميع المغاربة وديال جميع القطاعات في المغرب، وشكرا السيد الوزير.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار، هناك تعقيب للسيد الوزير إيجازي، تفضل.

*** السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري :**

شكرا السيد الرئيس، غير على قضية القطاع الخاص، هو في الواقع ما كاين حتى شي حاجة جديدة، الجديد هو السيد الوزير الأول خدا المبادرة باش يقول باش يرخص، باش ما يرخصش، وهذا حقو لأن القانون عطاهولو، كيقول القانون بأنه المنع مجموع، الجمع ممنوع، الجمع بين أكثر بين وظيفة، الوظية العمومية وشيئ

آخر حر اللي يدر أرباح وبصفة قارة ومهنية ممنوع، هذا قاعدة، لكن يمكن للسيد الوزير يرخص هذا هو الجديد،الجديد يعني بشكل من الأشكال يعني كون الوزير الأول يمكن نقولو بادر وجاب واحد المنشور اللي كيقول فيه كيفاش يمكن يرخص، هذا هو الجديد.

ولكن في العمق أش بغينا، احنا هنا وحنا كلنا مسؤولين، مرارا اذكرنا على هاد الموضوع، مرارا قلتو لي كاينين الناس، اللي مكاي خدموش، وكيتقاداو الأجرة إوا خاصك تزيد حاجة أخرى، ماشي غير تيتقاضوا الأجرة ديال الوظيفة، عندهم نشاط تجاري، وما گال ليهم حد أشتديرو، إوا لأول مرة تنقولو لهاد الناس، الله يخليكم راه حرام واحد عندو ديبلوم وكيطلب الخدمة ما جبرها لا هنا ولا هنا، فإلا مشى للوظيفة العمومية گالها عطينا خدمة وتگولو ماعنديش سير للقطاع الخاص، إيوا على الأقل يمشي للقطاع الخاص ويجبر العمل فيه، يعني كنقولو للناس اختارو، سيدي بغيتي تخدم في الوظيفة العمومية وعندك مانضة وا گلس خدم، بغيتي تخدم في القطاع الخاص خلي محلك لواحد آخر، هذا بوضوح هذا هو المقصود والنصوص جاية غادي تزيد تأكد على هاد الشي، وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال المحوري، نقطة نظام، تفضل.

*** السيد المستشار:**

شكرا السيد الرئيس، تيظهر لي مضطرين باش نوقفو معا 12:30

*** السيد رئيس الجلسة :**

باقيا ساعة ديال المگانة.

*** السيد المستشار:**

ساعة ديال المگانة، واش كافي السؤال المحوري لساعة ديال المگانة؟

*** السيد رئيس الجلسة :**

معلوم كافية،

(دردشة)

إذن ننتقل إلى السؤال المحوري، المتعلق بالسيد وزير الصيد، الذي تقدم به المستشار السيد بريكا الزروالي حول الإنعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للصيد البحري بعد نهاية الاتفاقية المبرمة بع الإتحاد الأوروبي، فليتفضل المستشار السيد بريكا الزروالي.

*** أحد المستشارين المستشار السيد بريكا الزروالي :**

سمحلي السيد الرئيس، خدمت نفس السؤال ونفس الموضوع، راه شتكم ما ذكرتوهش، إلى كان ممكن نجمعوهم باش ناقشوهم، في نفس الوقت

(دردشة)

*** السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة للسيد بريكا الزروالي، فليتفضل.

*** المستشار السيد بريكر الزروالي:**

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد إنتظرنا طويلا في هذه القاعة ليتقدم إلينا وزير الصيد البحري بعد مفاوضة الأسطول الأوروبي للمياه الإقليمية الوطنية، بتفسير وبتحليل واسع النطاق لنطلع على سير الأمور في هذا القطاع المهم الذي نعتمد عليه من بين القطاعات التي نعتمد عليها كالسياحة والفلاحة ومردودية العمال بالخارج، لكن السيد الوزير لم يأتي في الوقت المناسب مما دفع فريق الإتحاد الدستوري ليتقدم بهذا السؤال المحوري.

كما تعلمون غادرت في الأساطيل الأوروبية، السواحل المغربية بنهاية اتفاقية الصيد البحري المبرمة مع الإتحاد الأوروبي يوم 30 نونبر من السنة الماضية، ولقد وعدت الوزارة قبل هذا التاريخ بالتفكير في إعادة هيكلة هذا القطاع على ضوء المستجدات لجعله في خدمة الإقتصاد الوطني، ونحن حقيقة إذ نشكر حكومة التناوب على هذا الموقف الهائل الذي نزع من الدول الأوروبية إمتيازا خاص

بالمستثمرين المغاربة ولا ينبغي أن يكون إلا كذلك، فنشكر حكومة التناوب على هذا الموقف الجميل، لكن، لكن، ألا ينبغي أن ننتهز هذه الفرصة، أن تنتهز الحكومة هذه الفرصة الفريدة التي أتيحت لها: مغادرة الأساطيل لإسبانيا بالخصوص لهيكلة وتنظيم الصيد في مناطق الإصطياد البحرية وذلك لخلق التوازن بين الأصناف الثلاث:

الأصناف الثلاث هي الصيد في أعالي البحار والصيد في السواحل والصيد التقليدي، وليكون السادة المستشارين على بينة من أهمية هذا التوزيع سنعطي تفسير سريع، الصيد في أعالي البحار لا يصطاد إلا الرخويات وهو سمك خاص بالصناعة ويصدر في مجمله لا يستهلك في المغرب إلا بنسبة قليلة جدا والصيد الساحلي هو الذي يصطاد السمك الحر ويصدر طري بالخصوص إلى أوروبا والصيد التقليدي هو مخصص بالأساس للإستهلاك المحلي، وبما أن هذا الصيد إنتقل إلى اصطياد الرخويات، أصبحت السوق المحلية تشتكي من غلاء في ثمن الصيد، في ثمن السمك، فلا يمكن لنا في المغرب أن نستهلك السمك إلا بأثمان تفوق بكثير الأثمان المستعملة في أوروبا، وهذا سببه الخلل في عدم التوازن ما بين القطاعات الثلاث، ما بين الصيد الساحلي وأعالي البحار والصيد التقليدي، ومعلوم أن الدول المتخصصة في تنظيم الصيد حين صنفت أنواع الصيد وحددت اختصاصاتها، اعتمدت فيما اعتمدت عليه في هذا التصنيف على دراسة علمية عميقة ودقيقة وهي أن الرخويات تلجأ خلال مواسم توالدها إلى قرب الشواطئ بحثا عن الماء الدافئ لأن هاد الرخويات تيتوالدو في المناطق الساخنة القريبة من اليابسة ولا يمكن لهم أن يتوالدو في المياه الباردة، وهذا يفسر بصفة صريحة منع البواخر التي تصطاد الرخويات من الإقتراب من السواحل القريبة من اليابسة حيث توجد كميات هائلة من الرخويات للتوالد وتترك المجال للصنفين الآخرين وهما الصيد في الساحل والصيد التقليدي،

(دردشة) غادي نخصتر ولكن غادي نگوليكم راه ما تمكناش من شرح هاد السؤال وراه غادي نخرجوه في الجريدة، الجرائد ديالنا ديال المعارضة كلها ويمكن ليكم تقراوه باش تطالعو ونكونو كولنا في هاد المجلس نتكلمو بواحد اللسان، ياك متافقين؟ من أجل هذا كله أطرح على السيد الوزير المحترم الأسئلة التالية: وبداو تقيدو دابا:

ألا تفكر الوزارة في إعادة هيكلة الصيد البحري على النحو الذي يضمن لكل الأنواع من أنواع الصيد التخصص في صيد شكل من أشكال الحيتان وذلك لضمان تزويد السوق المحلية وضمان التصدير في ظروف ملائمة؟أعتقد غادي تكونو متافقين معايا فهاد السؤال،

هل اتخذت الوزارة التدابير اللازمة لإنهاء اتفاقية الصيد، السطح مع اتحاد روسيا؟تتعرفو هاد الصيد كان يمشي بصفة قانونية لأنه يعتمد على اتفاقية الإتحاد السوفياتي الذي أكل عليه الدهر وشارب ولم يبقى ، أما هنا ليس هناك اتفاقية مع روسيا ،(دردشة) هاد روسيا غادرت البواخر ديالها غادرت السواحل ولكن بغينا الوزير يقول لينا واش هاد المغادرة هي نهائية أو مؤقتة؟واش انتهت كيما انتهت مع أوروبا يعني وكاينة حاجة أخرى ما قالو هالنا؟هل الوزارة تفكر في توفير الشغل؟ هنا مسألة مهمة، الوزارة قررت غادي تقرر عنها دير 5 أشهر ديال الراحة البيولوجية، في هاد المدة هادي 80.000 ألف عامل غادي يتوقفو عن العمل وبغينا نفهمو على راه ماشي تندويو احنا على اتفاقية أوروبا تندويو على 5 شهور ديال توقف اللي قالت بها الوزارة غادي توقف 80.000 عامل، واش الوزارة فكرت أنها توفر العمل لهاد الناس فهاد مدة وغاي تزيد تزيدها على طوابر اليد العاملة المتواجدة؟ بغينا يعني الجواب في هذا الموضوع، وهناك تيخصنا نسولو السيد الوزير واش الحكومة تفكر بتعويض أرباب البواخر عن الطواقي الفنية التي ستبقى تتخود الأجور ديالها لأنه فنيا ما يقدروش يطلقوهم.

و السؤال تقريبا ما قبل النهائي، ما هو الدافع الحقيقي لفرض ضريبة جديدة على الصيد في أعالي البحار؟ وهل الإتفاق مع شركة ماروخا اللي هي ديال Meussieur Banquiou قررتو معها أن يكون هناك ثمن معين وأن يتكلف المستثمرون بوضع 30%

من الإنتاج في بلجيكا حتى يتحرك الثمن من جديد؟ وما هي المصلحة في هذا؟ وما هو السبب أخيرا في عدم زيارة السيد وزير الصيد البحري لجهة العيون بوجدور الساقية الحمراء رغم أن الحرفيين ترقبوه في هذه الزيارة وهو كان له هنا شرف كبير بزيارة مختلف المناطق إلا هذه الجهة حيث يوجد عدد من المستثمرين بالصيد البحري بهذه المنطقة (دردشة) ونشكر السيد الرئيس اللي تاحنا هاد الشوية ديال فرصة باش نتكلمو إنما نتمناو من السيد الوزير يكون جرا اتصال مع السينگال ومع گامبيا باش المغرب يكون هو هو البورصة ديال الصيد في العالم الإفريقي وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الصيد فليتفضل، ستعقب على السؤال،

*** السيد التهامي الخياري الوزير المنتدب المكلف بالصيد البحري :**

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية أود أن أشكر السادة المستشارين، اللي عطاوني هاد الفرصة، اللي عطاوها للحكومة باش يمكن ليها تفسر المواقف ديالها والبرنامج ديالها، في هاد الميدان الحيوي بالنسبة للبلاد، وفي البداية أقول للسيد المستشار المحترم أنه من الناحية الدستورية ما كانش عندي الإمكانية باش نجي ونفسر الموقف، طبعا داخل اللجان جمعنا اللجان وتناقشنا في اللجان ولكن من الناحية الدستورية في جلسة عامة ما يمكن لي نجي إلا في إطار إما مشروع أو مقترح قانون أو في إطار سؤال شفوي، لهذا إلى ما جيتش من قبل لأنه السادة المستشارين ما طلبوش مني باش نجي نفسر الموقف ديالنا على الجلسة العامة، زعما ماشي من العادة باش منستاجبوش شاي لهاد، هذا هو الجانب الدستوري اللي مطروح حقيقة معنداشي هاد الإمكانية باش ناخذو هاد المبادرة.

طبعا السيد المستشار المحترم كيطرح سؤال في الواقع أعمق مما طرحو، ما هو برنامج الحكومة وتصور الحكومة لقطاع الصيد من بعد نهاية ماشي الإتفاقية نهاية الإتفاقيات اللي كانت مبرمة ما بين المغرب وما بين عدد ديال الشركاء انتهت الإتفاقية مع الإتحاد الأوروبي يوم 30نونبر الأخير وانتهت الإتفاقية مع روسيا والسادة المستشارين تيذكرو بأنه احنا اخدينا المبادرة السنة الماضية باش، مددناها فقط لسنة باش يمكن ليها توصل في نفس الوقت انتهت يوم 27 ديسمبر الأخير وطبعا كما أن الأسطول، كما أن الأسطول الأوروبي غادر المياه الإقليمية، الأسطول الروسي كذلك بناءا على نهاية الإتفاقية، غادر يوم 27 نونبر ابتداءا من الساعة 12.00ليلا المياه الإقليمية المغربية.

قلت إذن السؤال مطروح ماذا بعد نهاية الإتفاقيات، يمكن لي نطمئن السادة المستشارين بأنه بخلاف ما كتب أو ما يمكن البعض يظن البرنامج ديال الحكومة، وما يمكنش يكون هاد البرنامج كذلك برنامج ديال الحكومة ماشي هو برنامج ديال نهاية الإتفاقيات لأن نهاية الإتفاقيات ما هو إلا عنصر من العناصر التي تجعل المغرب يمكن لو يتحكم في ظروف أحسن في الثروات السمكية ديالو، وفي المياه الإقليمية ديالو، وبالتالي اشتغلنا باش حقيقة آخر عام 1999 يكون تاريخ فاصل ما بين مرحلة وما بين مرحلة أخرى جديدة اللي الإتفاقيات، نهاية الإتفاقيات ما هو إلا عنصر من العناصر ديالها.

السيد المستشار المحترم، كيطرح وأظن عن صواب القضية ديال إعادة هيكلة... رغم هذا التفكك الذي يحوم حول هذا الإجراء الجريئ، الذي لا يهدف الى حماية الثروة السمكية فحسب، وإنما مكن المغرب من ممارسة حقه في بسط سيادته على مياهه الاقليمية المعترف بها دوليا والآن وبعد رحيل الأسطول الأروبي وخصوصا الإسباني والبرتغالي وما صاحب ذلك من ردود فعل متفاوتة اكتسبت أحيانا بممارسات عنصرية لا تليق بسمعة بلد يتواجد في الجهة الأخرى من الضفة المتوسطية، وتنويرا للرأي العام الوطني والأروبي نريد منكم السيد الوزير إطلاع الرأي العام الوطني والأروبي حول المستجدات الأخيرة وحول الآفاق المستقبلية في هذا الأمر خصوصا وأن هذه الثروة السمكية الوطنية تبين من خلال بعض الدراسات أنه يمكن أن توفر للمغرب استثمارا مهما في

المستقبل ويمكن كذلك أن توفر للمغرب عملة صعبة توازن بعض المدخول لبعض الدول التي لها البترول أو التي تنتج البترول، إذا ما أحسن تنظيمها واستغلالها، لذا نسألكم السيد الوزير، عن مدى التشجيعات التي يمكن أن تقدم مستقبلا للمستثمرين المغاربة؟ لا أقول المستثمرين الأجانب بل أقول المستثمرين المغاربة، وماهي الشروط التي يجب أن تتوفر والمساعدات التي يمكن أن تقدم لهؤلاء المستثمرين؟.

كذلك بغيت نشير إلى أنه هناك مجهودات كبيرة في ميدان المراقبة ولكن تبقى هذه المراقبة ضعيفة بالنظر الى القيام بها من طرف الجيش الملكي، نريد حراسة موازية للجيش الملكي تكون تابعة لوزارة الصيد البحري لتراقب مياهنا الاقليمية وثروتنا السمكية، كذلك السيد الوزير أريد أن أتساءل في ميدان بعض البواخر التي تسمى واحد خمسة البواخر يعني منعوهم من الاتفاق معهم في العالم ، خمسة بواخر يابانية تم الاتفاق معهم في إطار الحكومة السابقة، أعطتهم رخصة باش يصيدوا وهم معروفين بالشفارة بالقطاعة ديال المواد السمكية في البحر، واش هاد الخمسة ديال البواخر ديال اليابان غادي تستمر في الصيد أو غادي اتوقف كذلك بغيت نسأل فيما يخص الأسواق واش الحكومة كتفكر في إيجاد سوق لتصدير السمك إنطلاقا من المغرب الى عدد من الدول العالمية، كذلك هل تفكرون في البحث عن أسواق أخرى جديدة خارج السوق الأروبية المشتركة وهل تفكرون كذلك في إعادة النظر في اتفاقيات السوق الأروبية المشتركة، في اتفاقية الشراكة خصوصا في بعض بنودها وماذا عن الراحة البيولوجية هل ستبقى مستمرة أم سيطرأ عليها تغيير؟ وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد رئيس الفريق . الكلمة لممثل فريق التجمع الوطني للأحرار، السيد لحسن بيجديكن.

*** السيد المستشار لحسن بيجديكن :**

شكرا السيد الرئيس،

*** السيد رئيس الجلسة :**

بإيجاز،

*** السيد المستشار لحسن بيجديكن :**

خمسة دقائق، بإيجاز، شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواني المستشارين،

أولا في البداية أود أن أشكر موقف الحكومة ديانا، حكومة التناوب في عدم تجديد الإتفاقية باسم المهنيين أنوه بالموقف الذي اتخذته الحكومة، وفيما يخص عدم تجديد الاتفاقية احنا ما يمكن ليناش نطالبوا غير بعدم تجديد الاتفاقية إلا أنه كنطالبوا نقيموا الضرر الى دارت لينا الإتفاقية هذا هو المشكل، المشكل هو الضرر اللي دارت لنا الاتفاقية خاصوا يتقيم ويطالب بتعويض ديال الأروبيين للضرر، وهذا راه ماشي منا، من المنظمة العالمية للتغذية والزراعة هي اللي نبهت أنه المخزون ديانا تاثر كثير وتنشكروا الحكومة خلال المناقشة البارح في اللجنة، ديال واحد المقترح ديال لجنة الفلاحة اللي هو مقترح بغى يسد واحد الباب اللي هو نزيف تتعرفوا أنه الأسطول ديانا ديال أعالي البحار، الثلثين، فيه الشركات المختلطة وهذه الشركات المختلطة الأغلبية ديالها في يد الأجانب واحنا ما بغيناش الأسطول ديانا والثروات ديانا تستغل من طرف الأجانب بغينا أن يستغلوهم المغاربة لهذا طالبنا واقترحنا مقترح باش الحكومة تأخذه بعين الاعتبار ومشات معانا الحكومة في هذا الاتجاه واللجنة راه باقي تتباشر هذه المسألة باش نحدوا من هذا النزيف اللي هو نزيف الأجانب تيمشيوا من الباب أو تيدخلوا من النافذة ولهذا السيد الوزير، راه البارح في اللجنة أعطى الموافقة ديالو المبدئية إلا أنه كاين مشروع متكامل يمكن يتدمج فيه هذا المقترح.

فيما يخص الانعكاسات ديال هذ الاتفاقية اللي غادي يجنيها المغرب كثيرة وكثيرة جدا، في التشغيل؛ في الاستثمار في البر، ماشي في الصيد لأن الأسطول اللي عندنا كافي باش يسير كاين

إعادة الهيكلة في الحقيقة الأسطول الساحلي إعادة الهيكلة ديال الأسطول اللي عندنا ماشي نزيدوا الأسطول الى زدنا الأسطول راه مادرنا فيه لأن المخزون ديانا تأثر تأثير كثير، إعادة الهيكلة، الأسطول التقليدي اللي هو أسطول تنسى هذه سنين الأسطول اللي كيشغل واحد العدد ديال اليد العاملة، الأسطول التقليدي تتعرفوا ألف البحر، إعادة الهيكلة ديال75 ألف 25 ألف أو 24أنه تقريبا المسائل الاجتماعية ديال البحارة لأن البحارة تهمشوا، القيمة المضافة اللي خاصها تعطي للمنتوج ما تتعاطاش له.

ثانيا، أنه عندنا خلل في ما يخص التسويق والتوزيع هنا فين عندنا خلل وهذا المشروع غادي يكون ديال الحكومة لأنه ما يمكنش يكون ديال وزارة الصيد وحدها، الحكومة ككل خاصها تفكر كيفاش يمكن لنا نظموا الأسواق ديانا باش ما نسمعوش أنه المغاربة تيشريوا الحوت بالغلاء.

ثانيا، خاص المنتوج ديانا نزيدوا في الاستهلاك ديالو ندوزوا كيلو، اللي هي في المخطط ثانيا التشغيل غادي12 كيلو الى 7من ألف منصب شغل خلال الخمس100يشغل هذا القطاع، ما يفوق سنين المقبلة شكرا سيدي الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا الكلمة لممثل فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية فليتفضل السيد المستشار.

* **السيد المستشار عبد الجبار بوملحة :**

شكرا سيدي الرئيس،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

لاشك أنكم السادة المستشارين تعرفون أن الاتفاقية الجارية 3مع الاتحاد الاروبي في الصيد البحري قد انتهى بها العمل، يوم الشيء الذي كان ينتظره الفاعلون في هذا القطاع1999نونبر بفارغ الصبر حتى تتاح لهم الفرصة للقيام باستغلال الثروات البحرية استغلالا ناجعا وضامنا لصير ورتها ليتمكنوا من النهوض بهذ القطاع والدفع بعجلة الاقتصاد الوطني بصفة عامة، هل سنة من الاستقلال خاضعا لرغبات الأجانب50سيبقى المغرب بعد في تسيير شؤونه البحرية التي ترتكز على مقولات لم يعد التعامل بها على المستوى العالمي، بواخر تحمل راية أجنبية تصطاد بمناطق اقتصادية خالصة للمغرب، وتفرغ حمولتها في موانئ أجنبية والكل يعلم أن النضج الذي بلغه رجالنا وقطاعنا يضرب به المثل في جميع أنحاء العالم، وتبقى الإرادة السياسية أكبر عنصر لرفع هذا الحيف.

ومن جهة أخرى وموازاة مع هذا يتساءل القطاعيون أين وصلت عملية العصرنة التي تكون العمود الفقري لتهييء اسطولنا لرفع التحدي واستغلال خيراتنا على الوجه الأكمل وكسب الرهانات أمام التغييرات التي أتت بها العولمة، والتي يعرفها العالم المعاصر في مجالات اقتصادية وتجارية وقد كان من المتوقع أن تعرف عملية العصرنة وثيرة إيجابية إلا أننا فوجئنا بالبطء الذي عرفته في عهد سنوات أن5حكومة التغيير ألم يكن واضحا في الاتفاق المبرم منذ الاتفاق المغربي الأروبي في ميدان الصيد، يعد آخر اتفاق مع أوربا، وماذا قامت به حكومتنا في هذا المضمار لتأهيل وحداتنا البحرية لتحل محل الوحدات الأجنبية، وبموازاة مع هذا ألم يأتي الوقت لجعل حد لكل الاتفاقيات التي تنهك مجهودات الفاعلين في هذا القطاع، ألم يهتدي المسؤولون لجعل حد بما يسمى بمالك الاستئجار ولا يفوتنا أن نثير انتباهكم إلى أن الأجانب يقومون بمحاولات بل بضغوطات لتحويل هذه الاتفاقيات إلى شركات مزدوجة فيستعملون كوسيلة جديدة لاستغلال مواردنا بكيفية قانونية، هدفهم الوحيد الهيمنة ونهب ثرواتنا الوطني، وأخيرا أتساءل عن الاستراتيجية التي تعمل الحكومة في اتجاه تشجيع عقلاني في هذا القطاع الحيوي وشكرا.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد المستشار محمد البطاح عن الفريق الديمقراطي فليتفضل.

* السيد المستشار محمد البطاح :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي لمناقشة موضوع الصيد البحري من خلال السؤال المحوري في هذه الجلسة ونعتقد في الفريق الديمقراطي أن موضوع الصيد البحري ينبغي أن يشكل إحدى اهتماماتنا جميعا نظرا لما يكتسيه هذا القطاع الحيوي، في مجال الاقتصاد الوطني والواقع أن بلادنا قد حباها الله بموقع جغرافي واستراتيجي متميز بتوفرها على جدارين هامين شكلا دائما جسر تواصل بين بلادنا ودول المعمور، وانطلاقا من هذا المنظور فقد كانت بلادنا مستهدفة من طرق القوى الأجنبية التي ترى في شواطئنا مواقع استراتيجية لمبادلاتها التجارية واستغلالها لثرواتنا السمكية، وكان من الطبيعي أن تعتمد بلادنا في مرحلة انتقالية على الخبرة الأجنبية في مجال الصيد البحري في وقت كانت فيه الخبرة الوطنية جد محدودة إلا أن الجهود المبذولة خلال العقود الأخيرة من أجل خلق أسطول وطني للصيد البحري وما واكبه من تكوين للأطر المختصة وخلق مؤسسات إدارية ملائمة، وتشجيع المستثمرين دفع بالعديد من الفعاليات الوطنية بأن تتجه للاستثمار في مجال الصيد البحري وكان لابد أن تتخذ الدولة الاجراءات المناسبة لحماية مصالح هذه الفئة من المواطنين دون أن تتغاضى عن حماية ثرواتنا السمكية، التي ظلت مدة غير يسيرة عرضة للنهب والإستنزاف وفي هذا الصدد سجلنا إيجابية الإجراءات العملية التي اتخذت لحماية ثرواتنا السمكية من أشكال الإبادة التي كانت تتعرض لها سابقا وخلال مناقشتنا لمشروع قانون رقم 99-24، الذي يعدل ويتمم الظهير الشريف بمثابة قانون 1-73-225 الصادر في 27 شوال 1393 الموافق ل 23 نونبر 1973 المتعلق بالصيد البحري، وإن تأييدنا المطلق للقرار السامي للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه الرامي الى عدم تجديد اتفاقية الصيد مع الاتحاد الأروبي، كان نابعا من ادراكنا العميق بأن هذا الموقف يهدف الى تثبيت السيادة الوطنية على مياهنا الإقليمية ومن ثم فهو يفتح أفاقا جديدة أمام المستثمرين المغاربة في هذا القطاع لكي يساهموا في تنمية الاقتصاد الوطني، وتوفير فرص جديدة للتشغيل مع اتخاذ الاجراءات اللازمة لتأهيل المقاولة في هذا القطاع.

ثم أخيرا لأن نقول كلمة حق في حق منتوجنا الوطني كفى من الاستغلال الأجنبي لثرواتنا البحرية وكما هو معلوم إنه حدثت هفوات يجب تداركها مستقبلا من تدني حاد لأثمان الرخويات في السوق العالمي وكذلك التوقف المفاجئ الذي حدث غير ما مرة أثناء فترات هامة مما تسبب في تذمر نفساني لدى فئة عريضة من البحارة العاملين في القطاع، وحدوث خلل في الميزانية المالية عند كافة المستثمرين بهذا القطاع أيضا، ناهيك عن المضايقات التي لاحصر لها نتيجة تدفق المنتوج صوب الموانئ التي تعد على رؤوس الأصابع التي تفتقد كليا الى البنيات التحتية، كالتخزين والشحن، الى غير ذلك ومن هذا المنطلق نود أن نتساءل بدورنا عن الاستراتيجية الجديدة التي أعدتها الوزارة لهذا القطاع من أجل كسب الرهان؟ علما أن الأمر يتطلب السرعة في الإنجاز والتخطيط الرزين للمستقبل حتى نتمكن من مسايرة التطور التكنولوجي الذي يعتمده شركاؤنا السابقون في الصيد في أعالي البحار.

ومهما يكن من أمر فإن الرأي العام الوطني ينتظر الإجابة على سلسلة من التساؤلات التي تفرض نفسها في هذا الشأن وفي هذا الإطار نرى في الفريق الديمقراطي أن النظرة المستقبلية لهذا القطاع يستوجب التركيز على المحاور الآتية: أولا إعادة النظر في القوانين التنظيمية لقطاع الصيد البحري يهدف حماية الثروة السمكية الوطنية واستغلالها استغلالا عقلانيا وملائمة هذه القوانين مع متطلبات الظرف الراهن مع الاعتماد في ذلك على خبرة المهنيين وجميع الفعاليات المهنية.

ثانيا: إيجاد صيغة جديدة للتعامل مع شركائنا في الاتحاد الأوربي تمكن من صيانة الحقوق الوطنية، والاستفادة من خبرتهم في مجال الصيد البحري،

ثالثا خلق حوافز جديدة في مجال الصيد البحري.

وذلك بواسطة قروض طويلة الأمد مع إحداث قرض خاص لهذا الغرض بدل الصيغ المعمول بها حاليا في إطار الصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

رابعا: احترام فترات الراحة البيولوجية مع اتخاذ الاجراءات الملائمة لحماية مصالح المستثمرين خلال هذه الفترات وحقوق الطبقة العاملة في هذا الحقل ثم ضرورة إحداث تغيير في مواسمها بعدما أثبتت التجارب والممارسات الميدانية عدم توافقها مع الفترات البيولوجية لعدد كبير من الكائنات البحرية والرخوية بوجه خاص بالإضافة الى أن نتائج هذه الفترات أمنت كمية وفيرة من الأحياء مما أثر سلبا على تسويقها على غرار ما حدث في هذا الموسم للرخويات من تدني للأثمان وكمية العرض التي فاقت الطلب.

خامسا: إعادة هيكلة الصيد التقليدي وإعطاء المكانة التي تليق به كقطاع استراتيجي كقطاع استراتيجي للعقود القادمة ولاشك أن السنوات الأخيرة أثبتت ذلك من خلال مشاركته كقطاع حيوي فاعل ودوره في استقطاب الآلاف من اليد العاملة خصوصا في المنطقة الجنوبية التي تجاوز عدد العاملين بها ما يفوق ربع مليون، بالإضافة الى بساطة الوسائل المستعملة كالقوارب ذات المحرك والأدوات البدائية للصيد، عكس ما يحدث في قطاعات أخرى، كما أن هذا القطاع لا يكلف ميزانية الدولة شيئا وليس له تأثيرات إيكولوجية كما أن هذا القطاع يسهل على مؤسساتنا البحرية ضبط الكميات المصطادة، وبالتالي مراقبة إيراداتنا المالية التي ترد من العملة الصعبة لفائدة خزينة الدولة لذلك أصبح حتميا تشجيع القطاع للمضي به قدما، وذلك بإتخاذ إجراءات تنظيمية تتلاءم مع مستوى العاملين ماديا ومعنويا، تلكم سيدي الرئيس بعض الملاحظات التي نوردها على سبيل المثال لا الحصر في هذه المناقشة علما أننا مع كل سياسة تهدف للشفافية في استغلال قطاع الصيد البحري التي نعتبرها ثروة وطنية، من حق المغاربة جميعا أن يتمتعوا بها ولا نقبل أن تبقى محتكرة من طرف من ولجوا هذا القطاع عن طريق الانتهاز، وشكرا.

* **السيد رئيس الجلسة :**

الكلمة للإتحاد الدستوري... تعقيب... الحركة الشعبية، تفضل بعجالة.

* **المستشار السيد محمد الجوهري :**

نعم بجعالة، شكرا سيدي الرئيس عدم تدبير الوقت جعل من هذا الموضوع الهام جعل منه موضوعا أقل أهمية أو على الأقل شتت الذهن ديالنا والتركيز ديالنا حول الموضوع مع أنه كنا ناويين نعطيه ما يستحق فهو موضوع جديد وموضوع السنة، البارحة في اللجنة بالليل حتى 11 الليل ونحن نناقش في هذا الموضوع وذلك بمناسبة الاقتراح الذي تقدم به المستشار المحترم السيد بيجديكن والذي يهدف الى تعديل ظهير 30 أبريل 1930 المعدل هو أيضا لمجلة القوانين البحرية من أجل تحرير البحار المغربية وتحرير البحر، نعتبر في فريقنا الحركة الشعبية ان تحرير البحر لايقل أهمية عن تحرير الأرض ولربما نقدروا نقارنوا يوم فاتح دجنبر 1999 بسنه 56 يعني يوم تحرير البلاد من الاستعمار ولذلك باقي لنا تحرير آخر باقي مهام اخرى كتحرير سبتة ومليلية أيضا وتحرير الاقتصاد المغربي.

نعتبر السيد الرئيس والسيد الوزير، أن الأمن الغذائي المغربي هو من الأولويات والاسبقيات والغذاء المغربي ماكاينش فقط في الأرض بل في البحر كذلك ولذلك نعتبر أن هذه الخطوة هي طبعا سبقتها خطوات أخرى وحوارات اخرى منذ 1995 واللي وقعنا فيه آخر اتفاقية مع الاتحاد الاوربي قلنا بأن هذه السنة ستكون سنة التحرير والتحرر كنعتبرو أنه يجب أننا نتجند كاملين ونعتبر سنة 2000 هي سنة البحر وكنتمناو،ا إن شاء الله انكم تكونوا الوزير ديال السنة المقبلة، بالجهود اللي واجب عليكم انكم تبذلوها وتقطعوا المراحل وتحرقوا مجموعة المراحل اللي كان من الضروري انها تحرق مراحل، فيما يخص تحيين القوانين مراحل فيما يخص تأهيل القطاع بسرعة مراحل فيما يخص تزويد السوق المغربية بالحوت المغربي مراحل في اطعام المغاربة الحوت ديال بلادهم ويذوقوا من ثمار الأرض ديالهم نتمنى "تلقاو" سوق في فاس وتلقاو

سوق في وجدة وسوق في ورزازات وسوق في المدن الداخلية اللي ماتتعرف الحوت الا عن طريق الاسم نحن على مشارف البحر في 70مدينة الرباط وفي الدار البيضاء وفي الجديدة ونشتري الميرنة ب درهم والسردين الصول ماكاينش واللا لقيتي السردين تقول لباس الى آخره، لا نقلل من أهمية الجهود ولكن مع ذلك هناك ثروة تتشتت ولا تصل الى محلها وفي وقتها وكما قلتم وأشرتم وأكدتم وهو المنتج لا يستفيد يستفيد فقط المضاربين والسماسرة واحد النوع من الفوضى هذه المسألة مامرهونة وما معلقة إلا بكم كحكومة وطبعا لن اغيب الدور ديال المهنيين الدور ديال الناس المؤهلين للبحر كاين وسائل الاعلام السمعية والبصرية المكتوبة والمقروءة كلها تجند هذا العام من أجل المغاربة يعطيو البال ديالهم ويعطيو الأهمية والاهتمام ديالهم للبحر ويعرفوا انه حتى لمطاحتش الشتاء راه كاين البحر ويمكنهم ان يتغداو من البحر.

تكلمتم عن السوق الخارجية ولكن لاتتكلمون كثيرا عن السوق الخارجية سمعنا ان هناك قرى نموذجية سميوها وقولوا بأنه عندنا منطقة وغادين نركزو العمل في جهة ما من أجل واحد البرمجة اللي غادين نقولوا في أبريل المقبل غادي يكون كذا المحاسبة ديالنا غادين نحاسبكم في الدورة المقبلة إن شاء الله على كل الاعمال اللي قلتوها وعلى المنهجية اللي طرحتوها وما غاديش نطول لأن كما قلت الوقت لم يقع فيه تدبير كيف خاصوا يكون ونخلي الفرصة للإخوان الآخرين باش يعقبوا وشكرا.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد المستشار.

الآن الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ليتفضل.

* **السيد المستشار عبد الإلاه العلمي:**

بسم الله الرحمان الرحيم،

إن المغرب يمر بمرحلة صعبة تتمثل في اتخاذ قرار حكيم بعدم تجديد اتفاقية الصيد البحري في صيغتها السابقة مع الاتحاد الاوربي هذا القرار سيكون بمثابة نداء للتعبئة الشاملة لربح رهان المستقبل ومواجهة التحديات الكبرى ورغم ان القلق يساور بعض المهنيين والمهتمين بقطاع الصيد البحري ازاء ماراج من شائعات حول إمكانية تليين موقف المغرب ادعانا للضغوط الاسبانية وبالتالي تجديد الاتفاقية فإننا ننوه بالقرار الحكيم الذي اتخذته الحكومة المتمثل في عدم تجديدها وهذا بالطبع لا يعني ان المغرب يرفض التعامل أو الشراكة لكن يطالب بأن يتم ذلك في ظل القوانين والاعراف الدولية السيد الوزير إن الصيد البحري يلعب دورا أساسيا في التغذية والتشغيل والتصنيع وتوفير العملة الصعبة الا أنه لم يسلم من المشاكل بسبب التسيب والاستنزاف الخارجي وضعف التأطير وتخاذل الرقابة ومن بين هذه المشاكل تأثير العوامل الطبيعية على مردودية هذا القطاع مما يسبب تأرجحا في الانتاجية ضعف في البنيات الانتاجية والتسويقية لقطاع الصيد البحر الساحلي، عقد اتفاقيات غير متكافئة مع بعض الدول الأجنبية التي تعرض تراوثنا البحرية للاستنزاف والتلف التدريجي، انعدام ترشيد استغلال الثروات البحرية، هيمنة الاساطيل الاجنبية التي كانت تبتز بشكل فظيع تراوتنا السمكية إضافة الى كل أنواع التلوث التي تضر بالأحياء المائية وخصوصا الظاهرة الطبيعية للمياه الحمراء التي تظهر بين الفينة والأخرى، تهريب السمك المغربي الذي يباع في السوق السوداء بأعالي البحار دون الخضوع لأية مراقبة ضعف التجهيزات في مجال الصناعة التحويلية كذلك إن قطاع الصيد البحري أصبح يطرح ضرورة تصحيح مساره وإيجاد ضوابط جدرية لمواطن الخلل التي تعترضه الأمر الذي يقتضي النهوض بهذا القطاع وذلك بإتخاذ اجراءات فعلية من بينها:

- حماية الخيرات البحرية من القرصنة والتلاعب والتلوث على مدى اتساع المنطقة الاقتصادية الخالصة.
- التركيز على المحافظة على الموارد السمكية الموجودة.
- تطوير وسائل الانتاج وصيانة الموانئ والرفع من طاقتها الاستعابية .
- تطوير وتحديث الأساطيل ومراقبتها أثناء عملية الصيد سواء في أعالي البحار أو بالسواحل المغربية.

– تحسين وصيانة الاسواق الخاصة ببيع الأسماك بالجملة وتجهيزها بوسائل التبريد، لتخزين المنتوج الطري والمحافظة على جودته وعرضه للمستهلك في أحسن الظروف الاهتمام بقضايا ومشاكل الصيادين والعاملين بالقطاع البحري، تعميم وسائل المراقبة الصحية عن طريق إنشاء مستشفيات متنقلة بالبحر لتسهيل عملية الانقاذ المباشر، إحداث وتطوير الأحواض المائية بالسواحل لتربية وانتاج الرخويات والأصداف البحرية، توسيع قاعدة التصنيع في القطاع بما في ذلك تصنيع وإصلاح السفن وتطوير وعرصنة البنيات التحتية للصناعة التحويلية.

تشجيع المقاولين الشباب بالخصوص والمقاولات الصغرى على الاستثمار في القطاع البحري، وخاصة في مجال الموارد والتجهيزات المستوردة والتي يمكن للمغرب أن يحظى بمستوى من التنافسية وذلك في إطار سياسة صناعية محكمة، إحداث بنك مختص في القروض المرتبطة بالاستثمار في القطاع البحري، حملة ضد النقل السري للأسماك، الحد من هيمنة الوسطاء والمحتكرين في مجال تسويق المنتوج البحري.

أصبح نؤكد السيد الوزير نهج سياسة تحرير الاقتصاد الوطني من أي تبعية ستمكن الآليات الوطنية، عفوا من التحكم المباشر في العرض والطلب وتوفير العملة الصعبة وتوزيع الثروات توزيعا عادلا، من أجل الرفع من وثيرة التشغيل وبذلك سيساهم قطاع الصيد البحري مساهمة فعالة في الحد من آفة البطالة، وأمام هذه المعطيات فإن إنعاش وتطوير هذا القطاع يعد شرطا أساسيا من أجل إقلاع مغرب التحدي اقتصاديا الى آفاق واسعة، ستمكنه من إحتلال المكانة اللائقة به دوليا، شكرا.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة لفريق الاتحاد الاشتراكي فليتفضل السيد المستشار.

* **السيد المستشار محمد اتحيفة:**

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

إن وضع حدا لاتفاقية الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأروبي يشكل بحق قرارا تاريخيا لكونه يضع حدا لاستغلال ثرواتنا السمكية، واستنزاف خيراتنا الوطنية، رغم المقابل المادي الذي كان يعد من بين الموارد الأساسة للخزينة العامة والذي كنا نتقاضاه بموجب ذلك العقد، ولقد حان الوقت لإيلاد الصيد البحري ما يستحقه من عناية واهتمام بعد عقود التهميش والإهمال اللذان طال هذا القطاع الحيوي، رغم الامكانيات الضخمة التي يزخر بها.

إن سنوات الجفاف التي تعرفها بلادنا وماله من آثار سلبية على منتوجاتنا الفلاحية، تحتم علينا أكثر من أي وقت مضى وضع استراتيجية وطنية لتأمين الأمن الغذائي لمواطنينا وتعبئة كل الموارد والثروات الوطنية، إنه من هذا المنظور يندرج الاهتمام بالصيد البحري، والذي قررته الحكومة بدءا بعدم تجديد الإتفاقية السالفة الذكر، وإذا كان لابد من الإشارة الي أن هذا الميدان يشغل عشرات الآلاف من اليد العاملة فإنه لازال بإمكانه استيعاب أعداد أخرى ليساهم بدوره في تخفيف حدة أزمة الشغل، سيكون من السذاجة بمكان الاعتقاد بأن قرار الحكومة تم في غياب تصور بديل لما بعد انتهاء تاريخ العمل بالإتفاقية أي 30 نونبر و1999 ومساهمة من فريقنا الاشتراكي في تدعيم المجهودات الحكومية الرامية الى الاعتماد على الثروات الوطنية. وتعبئة كل الفعاليات والطاقات البشرية فإننا نثير الانتباه الى أنه رقم لأهمية السياسية والاقتصادية التي تطبع العلاقات المغربية الأوروبية فإنه ينبغي أخذ مجموعة من الإحتياطات والتدابير لمواجهة الاحتمالات المتوقعة الناتجة عن ردود الفعل الممكنة مثل فرض رخصة الاستراد على المواد المغربية أو التعرض للمنتوجات الفلاحية المغربية كالطماطم والبواكر وإتلافها تحت مختلف الذرائع.

ونظرا للأدوار التي أضحت تقوم بها الهيئات والغرف المهنية والمنظمات النقابية فإن استشارتها بل إشراكها في مخططات

الوزارة المختصة من شأنه النهوض بهذا القطاع وذلك بتأهيله وتكوين وتأطير العاملين به والعناية بأوضاعهم الاجتماعية، وإذا كانت الروح الوطنية تعني تغليب المصلحة العامة على المنفعة الذاتية والحفاظ على المال العام وحسن تدبيره فإنه لاينبغي تحت طائلة بسط السادة الوطنية على الثروات السمكية فتح الباب على مصراعيه لمن ليست لهم أية علاقة بالقطاع والإغداق عليهم بمختلف الامتيازات والتسهيلات كما كان سائدا في العهود السابقة.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد محمد الرايس عن فريق التجديد والتقدم الديمقراطي فليتفضل.

* **السيد المستشار محمد الرايس:**

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، السادة المستشارون،

قد انتهت الأعمال الرسمية باتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي.

السيد الوزير، لا يخفى عليكم أن المشاكل التي يتخبط فيها قطاع الصيد الساحلي من القضايا الهامة التي يجب معالجتها في أقرب الآجال من بينها هو أصحاب مراكب الصيد الذين تتعرض مراكبهم للغرق أو الحوادث الأخرى وتسحب منهم الرخص التي يملكونها بعد ستة أشهر، إن لم يتمكنوا من تجديد مراكبهم، وهذا الأجل غير كافي بتاتا نظرا للإجراءات التي يتعرض لها صاحب المركب خلال هذه الفترة من الإصلاح ويتعلق الأمر بالإجراءات القضائية الأخرى، ترتبط بشركة التأمين، لذلك لابد السيد الوزير من إعطاء الوقت الكافي لهؤلاء المتضررين من جراء هذه الحوادث ليتمكنوا من تجديد مراكبهم السيد الوزير، بعد العلاقة التي انتهت مع الاتحاد الأوروبي خفنا والناس ديال القطاع خافوا، كما تيقولوا يخرجوا من الباب وايدخلوا من الشرجم، بغينا نحصيوا هاد المراكب للي هما على البحار اليوم، نعرفوا شحال القدر ديالهم وبغينا نسدوا هداك الباب ديال داك الناس إلى ويعاودوا ثاني يجيونا من جهة أخرى يقولوا راه وصولوا للمغرب كيف كان جاري به العمل هاد السنوات الماضية، نعرف أنه أغلبية المراكب تيبدلوا الراية في الطريق و تيصيدوا بها أو كاين مسألة أخرى، ديال المراكب ديال 500 طن للي كيصيدوا السردين، تنحاولوا باش نحيدوه من المحروقات ماباقيش يتحرق تنجيبوا المراكب ديال 500 طن أو 400طن، او تنصيدوا تنصيدوا "لگوانوا" هنا المشكل ماشي غير أعلى البحار، الرخويات، كيفاش كا سيدوا الرخويات و كيفاش تيتباعو وشحال تيخلصوا الواجبات للدولة، لأنه الصيد الساحلي هو المهم هو اللي تيمول هو اللي تيعمر السوق فين عمر شي واحد شاف الحوت ديال أعالي البحار في مارشي "لو كان" في الدار البيضاء أو في أكادير.

الصيد الساحلي هو المهم اليوم اللي كنشوفوه هو كيمول الجميع، اليد العاملة والماكلة وجميع المسائل، أما أعالي البحار فحنا كنشوفوا فيه داز كالصاروخ آشنوا تيدخل آشنوا تيعطي للدولة وبغينا نعرفوا الضمان الاجتماعي شحال كيدي منو؟ بغينا نعرفوا شركات التأمين شحال كتدي منو؟ بغينا نعرفوا المواطنين اللي خدامين فيه آشنوا استفادوا منو؟ البحارة اللي خدامين فيه اشحال كيتخلصوا راه ماكيفوتوش 100 ألف فرنك 120 ألف فرنك في الشهر أعلى البحار كله.. بحال الأوروبي، بحال... 120 ألف فرنك، 130ألف فرنك في الشهر شحال كيجيب هو، شحال تيدخل تحاسبوا معنا اعطيونا 50أو 60 أو40، كيف تيتعطى للصيد الساحلي باقين شادين غير الاتفاقية.... إصلاح الرخويات كما قال السيد النائب نحرموا "لخويط" لواحد السيد اللي كيصيد بالسنارة أو بالسلة ونعطيوا لواحد اللي كيجر 10.000 مترو، أو 8000 مترو بالشبكة ديالو نعطيوا باش يكرط قاع البحر او نحرموا هادوك اللي دايرين السنارة، السيد الوزير من جهة أخرى هل فكرت وزارتكم خصوصا في هذه الآونة التي غادر فيها الأسطول الأوروبي المياه

المغربية، في منح بعض الرخص لبناء سفن الصيد البحري، وفتح المجال أمام بعض الأوراش..... وإتاحة الفرصة لليد العاملة في هذا القطاع للإستفادة من هذه العملية، وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

الكلمة للسيد محمد العربي بوراس عن فريق جبهة القوى الديمقراطية..

رد السيد رئيس الجلسة على استفسار أحد النواب:

المجلس هو صاحب السيادة الى بغيتوا تتخذوا شي قرار هل السيد الوزير مستعد للجواب الآن هل في وقت كافي للجواب الآن.

* السيد الوزير المكلف بالصيد البحري:

احنا راحنا بعدا متأخرين بالنسبة للميعاد اللي عندنا في المطار وتتعرفوا الظروف اللي هي خارجة عن الطاقة ديانا أنا الى ماكان مانع متفق مع اقتراح السيد المستشار المحترم.

* السيد رئيس الجلسة :

هل السادة المستشارون متفقون ...

الأسبوع المقبل، شكرا،

شكرا للسيد الوزير،

شكرا للمستشارين .

ورفعت الجلسة...